

تحليل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجامعة
للمده (٢٠٠٣-٢٠١٦)
دراسه قياسية

Analysis of the Gap Between the Outputs of Higher Education and the Labor Market in the University (2003-2016) Econometrics Study

أ.م.د سوسن كريم الجبوري
كلية الادارة واقتصاد، جامعة القادسية

swnawy@gmail.com

Sawsan Karim Jubouri

Faculty of Management and Economics, University of
Qadisiyah

بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني لجمعية ادارة الاعمال العلمي العراقيه
تحت شعار "التعليم العالي المستدام - مدخل استراتيجي لادارة الجامعات الرصينه في

٨-١٠/٥/٢٠١٨

المخلص

يهدف هذا البحث الى الوقوف على دراسة علاقه بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق و التعرف على اهم العوامل المؤثرة على مستوى التعليم العالي فيه ، ووضع بعض المعالجات اللازمه لتحسين مستوى التعليم العالي مما يساعد على تحقيق التنميه الاقتصاديه، وقد تضمن البحث جانبين احدهما نظري والاخر تطبيقي ، وقد استخدم البحث الاساليب الكميه للوصول الى تلك العلاقه متضمنا اسلوب قياس استقرارية السلاسل الزمنيه لمتغيرات البحث ، ومن ثم قياس العلاقه بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل في العراق باسلوب تحليل التكامل المشترك بين تلك المتغيرات ، بالاضافه الى مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع بالبحث.

Abstract

The aim of this research is to study the relationship between the outputs of higher education and the requirements of the labor market in Iraq, and to identify the most important factors affecting the level of higher education in it, and the development of some of the necessary treatments to improve the level of higher education, which helps to achieve economic development. The research included two aspects, and the other applied, the research has used quantitative methods to reach that relationship, including the method of measuring the stability of time series of the variables of research, and then measuring the relationship between the outputs of higher education and the needs of the labor market in Iraq in the

manner of analysis of the joint integration between those variables, as well as a set of research conclusions and recommendations.

المقدمة introduction

ترتبط فلسفة التعليم العالي في اية دولة متطورة بتطور المجتمع وتقدمه، وذلك لان الجامعات هي المعقل الاساسي والرئيسي لبناء القدرات والمهارات وتطوير وتحسين اداء الافراد في المجتمع. والفرق بين المجتمعات هو فرق الانسان بما يحمله من علم وفكر وثقافة وقدرة على الابداع والانتاج والتطوير وبشكل التعليم العالي ركيزة اساسية للتنمية البشرية بصورة خاصة والتنمية المستدامة عامة.

لقد اصبح التعليم ولاسيما التعليم العالي من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور البلدان ومعرفة درجة رفاهيتها، ولم تعد المعايير التقليدية كمؤشر الدخل كافية في عصر العولمة لقياس هذا التطور.

يواجه التعليم العالي اليوم، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق من تحديات تتمثل بارتفاع نسب بطالة الخريجين، فضلا عن التوجه نحو التخصص وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي اذ شهد التعليم العالي في العراق تراجعاً في مستواه في العقود الأخيرة بالرغم من امتلاكه العديد من الخبراء والعلماء الذين يعملون في كل المجالات نتيجة للضروف والازمات والحروب التي مر بها البلد لمدة طويلة مما ادى الى انصراف هؤلاء العلماء عن البحث العلمي لعدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لاجراء هذه البحوث، هذا فضلا عن عدم توفر المصادر المكتبية، اضافة الى انعدام العلاقات العلمية مع قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي المتمثلة بالمعاهد والجامعات والمؤسسات العلمية في الدول الاخرى المتطورة، وكذلك قلة المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية المنعقدة في الخارج او على الاقل حضورها فضلا عن تردي الوضع الامني الذي تسبب في قتل وهجرة العديد من الادمغة الى خارج البلد، ولذلك لا بد من إيجاد آليات ووسائل تقييم مخرجات التعليم العالي وبما يخدم حاجة السوق من الكفاءات ذات الإنتاجية العالية.

وسوف نحاول قدر الامكان في هذا البحث ان نسلط الضوء على مستوى التعليم في العراق والوقوف على واقع التعليم فيه وكيفية توظيف هذا القطاع لينسجم مع متطلبات سوق العمل في البلد، والمعالجات اللازمة لتحسين و تطوير هذا الواقع .

مشكلة البحث Study Problem

تحدد مشكلة البحث بوجود اعداد كبيره من خريجين التعليم العالي في العراق اذ بلغت (١٢٠٢١٣) الف لعام ٢٠١٦ مما ادى الى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هذه الاعداد من الخريجين ومن ثم زيادة نسب او معدلات البطالة اذ قدرت ب (١٦ %) للعام نفسه .

فرضية البحث Study hypothes

ينطلق البحث من فرضية مفادها(ان اصلاح قطاع التعليم العالي في العراق إنسجاما مع متطلبات سوق العمل سوف يساهم مساهمة فعالة في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي في لبلد من خلال تقليص ظاهرة البطالة).

هدف البحث Study Objective :

- للتحقق من صحة الفرضية اعلاه فان البحث يرمي الى تحقيق جملة من الاهداف منها مايلي:
١. الوقوف على واقع التعليم العالي في العراق .
 ٢. التعرف على اهم العوامل المؤثرة فيه .
 ٣. وضع بعض المعالجات لتحسين مستوى التعليم العالي في العراق.
 ٤. الوقوف على العلاقة بين التعليم العالي وحاجات سوق العمل.
 ٥. وضع نموذج قياسي لتحليل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في العراق من خلال نموذج التكامل المشترك بين تلك المخرجات ومعدلات البطالة .
 ٦. وضع مجموعة من المقترحات التي تؤدي الى النهوض بالتعليم العالي في العراق.

هيكلية البحث: Study structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه الى محورين تناول الاول منها الجانب النظري للبحث اذ تضمن تحليلا نظريا لدراسة واقع التعليم العالي في العراق وبعض العوامل المؤثرة فيه ومن ثم الارتباط بينه وبين سوق العمل ، اما المحور الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي للبحث اذ تناول النموذج القياسي لتحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ، ووضع مجموعة من المقترحات للنهوض بمستوى التعليم العالي ، فضلا عن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث

المحور الاول: الجانب النظري للبحث

تحليل نظري للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

اولا: نبذة تاريخية عن تطور التعليم العالي في العراق

ان التعليم العالي عامل مهم في التنمية الاقتصادية للشعوب وضرورة لبناء الدولة العصرية^١، اذ ان النشاطات العلمية في مجال البحث هي شكل من اشكال النشاط الاقتصادي الاستثماري وان المؤسسات التعليمية تقوم بدور فعال في مضمار البحث في مجالات العلم والتكنولوجيا، وان اي تقدم ضمن هذا المجال يمكن ان يعزى في المحصلة النهائية الى دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي، ومن هذا المنطلق، يمكن القول، ان الاثر الذي يتركه التقدم العلمي والتكنولوجي في الانتاج والتنمية الاقتصادية له اهمية كبيرة في الاستغلال الامثل لرؤوس الاموال الموظفة، وبالتالي ستصبح نتائج التقدم العلمي تقدم امكانات افضل لاستغلال راس المال ومعرفة كيفية توجيه الموارد المتاحة ، والتعليم يؤدي الى تقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات الحديثة امرا ميسورا ومنتجا^٢.

إن اولى بوادر التعليم العالي في العراق قد ظهرت مع تاسيس مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩٠٨ وذلك لتخريج المحامين والحكام، وبعد ذلك برزت المطالبة بضرورة العناية بقطاع التعليم، فقد تم افتتاح كلية العراق الاسلامية في حزيران عام ١٩١١، ومن ثم تأسست جامعة ال البيت المتكونة من (كلية الطب، الهندسة، الحقوق، الاداب، الفنون، الكلية الدينية) في عام ١٩٢٢ وبتشجيع مباشر من الملك

^١ مريم ارشيد الخالدي، "نظام التربية والتعليم"، ط١، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٠-٢١
^٢ انظر:

محمد لبيب النجيجي، "الاسس الاجتماعية للتربية"، ط٦، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية للنشر، ١٩٧٦.
- اشرف السعيد، "اقتصاديات التعليم"، الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ نشر ص ١٠.

فيصل الاول الذي امر بتشكيل لجنة تأسيسية لانشاء هذه الجامعة^٢، اما جامعة بغداد فقد تم تأسيسها عام ١٩٥٦ والتي كانت بداية لافتتاح جامعات اخرى مثل جامعة الموصل والبصرة والسليمانية والمستنصرية... الخ^٣، وقد حدث خلال السنوات الاخيرة توسع كبير في عدد الجامعات والطلبة ولكن هذا التوسع لم يكن منسق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط لمعرفة الحاجة الحقيقية للبلد من خريجين هذه الجامعات اذ ان التوسع في اغلب الاحيان يحدث في الاقسام الانسانية على حساب الاقسام العلمية .

ثانياً: واقع التعليم العالي في العراق

يشير واقع التعليم العالي في العراق إلى تدني المستوى العلمي في الجامعات والمعاهد منذ ما يقارب الثلاثة عقود من الزمن ، شأنه في ذلك شأن التعليم العام الذي يؤثر فيه ويتأثر به ، ويمكن التحقق من هذا التراجع باعتماد المقاييس والمعايير الأكاديمية في العالم وحتى في دول المنطقة التي ينتمي إليها العراق، ويعود ذلك لعدة اسباب من اهمها ما يتعلق بالواقع السياسي واولويات التخصيصات المالية لتغطية تكاليف الحروب والإنفاق العسكري وانخفاض التخصيصات الماليه لبقية القطاعات الاقتصادية ولاسيما قطاع التعليم ، إلا ان ابرز ما أثر على تقدم التعليم العالي هو الانعزال العلمي والثقافي والاقتصادي عن العالم الخارجي فضلا عن العديد من العوامل الاخرى منها انعدام الأمن ، واستفحال الإرهاب بمختلف أشكاله ، وانتشار الفساد الإداري والمالي كما تنتشر الأمراض الخبيثة ، فضلا عن المشاكل الداخلية لمؤسسات التعليم العالي مثل تردي النظام الإداري وغياب الجهات التي تعمل على تقويم مؤشرات الأداء لهذه المؤسسات والتحقق من مدى كفاءة مخرجاتها^٤ ، ان دور الجامعة قد تقلص في بناء الانسان فهي تواجه مشكلات كثيرة وتحديات جسام تكبل من دورها وتعيق حركتها، وهي تحديات ترتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل اثقالا كبيرة تحول من دخوله الى عالم مجتمع المعرفة ونتاجها وبالتالي تحويلها الى قوة اقتصادية واجتماعية ترقى بالبلاد الى مصاف الدول المتطورة ولربما اهم هذه التحديات هي تنمية مهارات الانسان وتطوير ادائه وهي من مهمات الجامعات وعلى عاتقها يقع توفير اليات ونظم تستند الى تقنيات المعرفة لتساعد الانسان العراقي دخول مجتمع المعرفة والمشاركة في انتاج المعارف العالمية .

ان هذا الوضع الاقتصادي المتردي للبلد نتيجة للازمات التي مر بها، نتج عنه الكثير من المشاكل ومن اهمها البطالة المفرطة التي تؤدي الى انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع ولاسيما بطالة الخريجين وبالتالي انخفاض نسبة الملتحقين بالمؤسسات

^٢ اسماعيل نوري الربيعي ، " تاريخ التعليم في العراق في العهدين العثماني والملكى " انظر:

www.aliraqq.org

^٤ وزارة التخطيط ،الدائرة التربوية الاجتماعية ،"التعليم العالي في العراق والاتجاهات الحديثة لتطوره " ، بغداد ، ١٩٧١.

^٥ عامر ياس القيسي ، " التربية والتعليم في العراق.. الواقع والمقترحات من وجهة نظر المجتمع المدني

التعليمية هذا فضلا عن انخفاض نسبة الطلبة من الاناث الداخلين في التعليم منذ المراحل الابتدائية للتعليم . وكذلك هناك سبب اخر لتردي مستوى التعليم العالي في العراق الا وهو الهجرة الخارجية التي يمر فيها العراق نتيجة التدهور الاقتصادي والامني^٦ ، ناهيك عما تعرض له الاساتذة الجامعيين من الاغتيال والقتل والتهجير . وهناك مؤشر آخر لتراجع مستويات التعليم في العراق من خلال التراجع في معدلات الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم والاهمية النسبية لموازنتهما للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ . وكما هو موضح بالجدول (١)

جدول (١)

تطور الانفاق العام على وزارة التعليم العالي ونسبته من اجمالي الانفاق العام (مليار دينار) في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنوات	الانفاق على التعليم العالي	اجمالي الانفاق العام	نسبته الانفاق على التعليم من الانفاق العام
٢٠٠٣	٧١٥٩٨.٥	٢٨٧١٢٥٨٤	٠.٢
٢٠٠٤	١١٨٨٨٣٩	٣٢١١٧.٠٠٠	٣.٧
٢٠٠٥	١٤٦٢٦٤٤	٢٦٣٧٥.٠٠٠	٥.٥
٢٠٠٦	٢٠٧٤١١٩	٣٨.٧٦.٠٠٠	٥.٤
٢٠٠٧	٢٨٠٦٩١٢	٣٩.٣١.٠٠٠	٧.١
٢٠٠٨	٣٥١٢٤١٩	٥٩٤.٣.٠٠٠	٥.٩
٢٠٠٩	٦٨٧١٢٧٧	٥٢٥٦٧.٠٠٠	١٣.٠
٢٠١٠	٨.٠٩٣.٠٠٨	٧.٠١٣٤.٠٠٠	١١.٥
٢٠١١	١٠.١٣٧٥٦١	٧٨٧٥٧.٠٠٠	١٢.٨
٢٠١٢	١١١٦.٦١٨	١١٧١٢٢.٠٠٠	٩.٥
٢٠١٣	١٢٧٨٩٥٤٨	١٣٨٤٢٤.٠٠٠	٩.٢
٢٠١٤	١١.٥٠.١٨٥	١٦٣٤١٦.٠٠٠	٦.٧
٢٠١٥	٩٩٤٣٢٥١٦	١٤٢٣٢١٥٤٣	٦.٩
٢٠١٦	٨٥٣٢١٦٥٩	١٥٤٣٢٧٦٥٢	٥.٥

المصدر: العمود (١) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الانفاق على التعليم ، دائرة البحث والتطوير .

العمود (٢) جمهورية العراق - وزارة المالية - موازنات العراق الاتحادية لسنوات متعددة .

العمود (٣) من اعداد الباحثه

ثالثا:العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في العراق

^٦ علي دنيف حسن، "دراسات تنمية واقع الاقتصاد العراقي في ضوء التجربة الماليزيه"، على الموقع:

لقد تزايد نشر الأرقام التي تؤكد زيادة عدد الجامعات والكليات والأقسام والطلبة والخريجين في العراق وهذا يعني إرهاباً للاقتصاد الوطني من خلال توفير أعداد هائلة من الخريجين الذين يحتاجون إلى شغل وظائف لا حاجة للبلاد إلى المزيد منها، وكما موضح بالجدول (٢) .

جدول (٢)

اعداد الخريجين من التعليم العالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

السنوات	خريجين التعليم العالي (الف نسمة)
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٠٢٤٥١
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١١٦٠٩٠
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٩٥١٤٩
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٠٨٨٠٥
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١١١٣٠٥
٢٠٠٨-٢٠٠٧	١١٤٣٥٧
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٠٢٥٨١
٢٠١٠-٢٠٠٩	١٢٣٣٣٩
٢٠١١-٢٠١٠	١٥٧٥٦٠
٢٠١٢-٢٠١١	١٣٣٢١٩
٢٠١٣-٢٠١٢	١٥٠٠٠٠
٢٠١٤-٢٠١٣	١٠٢٥٨١
٢٠١٥-٢٠١٤	١١٠٢٣١
٢٠١٦-٢٠١٥	١٢٠٢١٣

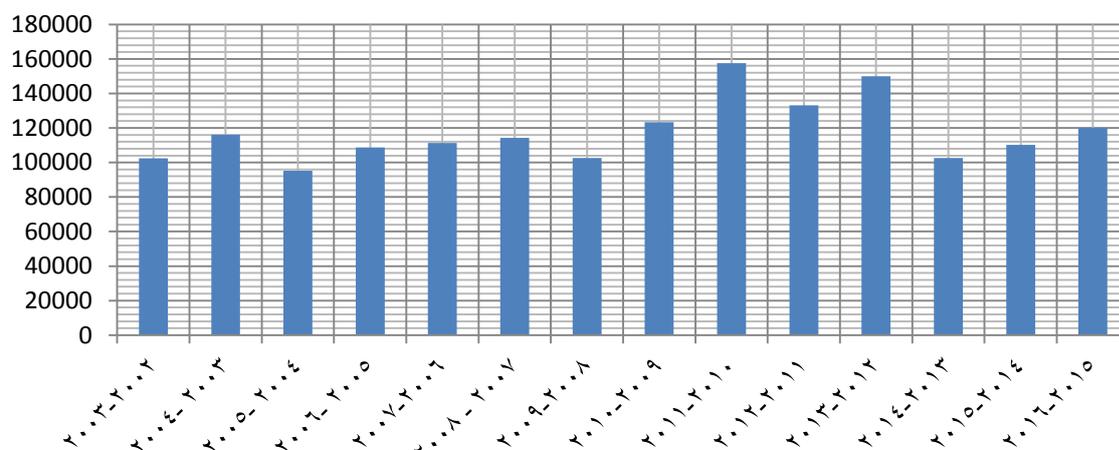
المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية ، لسنوات متفرقة

ويمكن توضيح التذبذب الحاصل في أعداد الخريجين من التعليم العالي في العراق من خلال الشكل (١)

شكل (١)

اعداد الخريجين من التعليم العالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

خريجين التعليم العالي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ الف نسمة



المصدر: من اعداد الباحثه بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

وبذلك فالدولة تساهم في خلق مشكلة البطالة لشريحة واسعة من الخريجين، تصرف موارد ماليه كبيره على تعليمهم الجامعي، دون أن تستطيع توفير وظائف مناسبة لهذه الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين تزيد أعدادهم عن حاجة البلاد وبالتالي تؤدي الى رفع معدلات البطاله وكما هو مبين في الجدول (٣)

جدول (3)

معدلات البطاله في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

السنوات	معدلات البطاله %	معدل النمو %
٢٠٠٣	28.10	----
٢٠٠٤	26.80	٥.٢٤
٢٠٠٥	17.97	-٤.٦٢
٢٠٠٦	17.5	-٣٢.٩٤
٢٠٠٧	16.3	-٢.٦١
٢٠٠٨	15.34	-٦.٨٥
٢٠٠٩	15	-٥.٨٩
٢٠١٠	12	-٢.٧
٢٠١١	١٤	-٢٠
٢٠١٢	15.7	١٦.٦
٢٠١٣	١٥.١	١٢.١
٢٠١٤	١٥.٣	-٣.٨
٢٠١٥	١٥.٥	١.٣
٢٠١٦	١٦	٣.٢

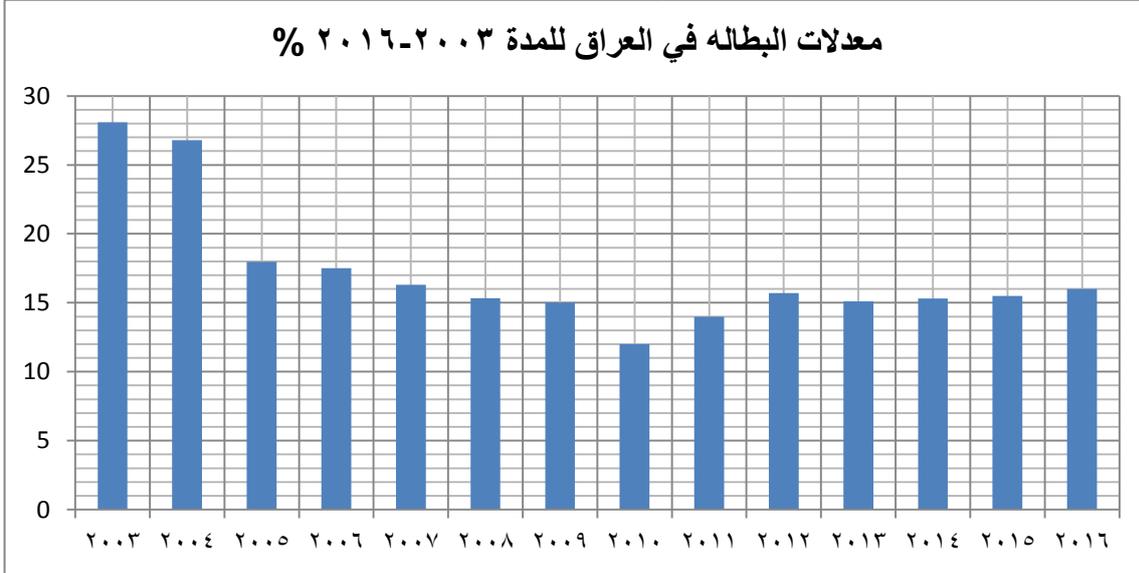
المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية ، لسنوات متفرقة

والشكل (٢) يوضح التذبذب الحاصل في معدلات البطاله في العراق خلال المدة المدروسة

شكل (٢)

معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦

معدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٣ %



المصدر: من اعداد الباحثه بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

ان مواهمة التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا ان التغيرات والتحويلات التي حدثت في العقود الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل قد جعلت مثل هذه المواهمة قضية جوهرية ، اذ أن الخريجين من طلبة الكليات عدا المجموعه الطبيه يجدون صعوبة كبيرة في ايجاد عمل يتلائم مع اختصاصاتهم، ومع ذلك تستمر الجامعات العراقية في تخريج دفعات من الطلبة بدون أي اعتبار لسوق العمل. الطالب في هذه الجامعات يحصل على شهادة في الفيزياء او الكيمياء او البيولوجيا او غيرها من المواضيع التكنولوجية لكي يحصل على وظيفة تربوية كمدرس في المدارس الثانوية هذا علما ان كليات اخرى متخصصة وفي نفس الجامعات تقوم بتدريب عناصر مؤهلة للتدريس في المدارس الثانوية. في الغرب اذا لم يحصل الخريج على عمل في الصناعة وفي المواقع الانتاجية او الخدمية ذات العلاقة يعتبر ذلك هدرا للأموال ومضيعة للجهود. فلماذا نستمر في تخريج هذا العدد الهائل من كوادر ليس لها طلب في سوق العمل؟ لماذا نستمر في الانفاق طالما لا نستطيع انتاج نوعية عالية ومتميزة يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي^٧. ويمكن القول ان ضعف المواهمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في العراق يعود إلى مجموعه من العوامل والاسباب يمكن ان نوجزها بالاتي :

- تخريج أعداداً كبيره من الخريجين في التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل ولاسيما الانسانية منها مقارنة مع وجود الطلب في التخصصات أخرى ، ناهيك عن انخفاض مستوى الكفاءة لمؤسسات التعليم العالي مما ادى الى تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية.
- أن القطاع الخاص المحلي لايزال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواهمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

^٧ محسن حسن المعموري، "اليات الانتقال بالافتصاد العراقي الى الافتصاد الحر"، الادارة اقتصاد، جامعة ديالى، بدون تاريخ نشر، ص ٥ .

- أن القطاع الخاص يشترط في توظيف القوى العاملة المحلية أن تتوفر لديها بعض المهارات الإضافية مثل اللغات الأجنبية والقدرة على تشغيل الحاسب الآلي واستخداماته ولذلك فإن توفير خطة تعليمية تخدم هذه الاحتياجات وتعمل على توفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل لا بد وأن يعطى لها الأولوية.
- إن الإدارة اللامركزية للجامعات والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها، وإدخال أنظمة إدارية وأكاديمية جديدة ملائمة لقبول التغيير السريع والمستمر ، بالإضافة الى التعاون الأكاديمي والعلمي بين الجامعات العراقية اولا، وبينها وبين الجامعات الاجنبية ثانيا، هذا فضلا عن إيجاد مصادر اخرى لتمويل الجامعات و تطوير المناهج وطرائق التدريس كلها عوامل تؤدي الى رفع مستوى التعليم العالي في العراق

المحور الثاني: الجانب التطبيقي للبحث

النموذج القياسي لتحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

يمكن قياس العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في العراق من خلال صياغة نموذج انحدار لاعداد الخريجين على معدلات البطالة وكما يأتي:

اولا: قياس إستقرارية السلاسل الزمنية لمخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ باستخدام اختبار جذر الوحدة

قبل ان تجري التحليل الذي يبين الاثر الذي يتركه اعداد الخريجين للتعليم العالي على معدلات البطالة في العراق لا بد في البدء من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Sereis) لاختبار استقرارية هذه السلاسل .
اذ عرفت السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، اي ان السلسلة لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة او نحو النقصان ، اما السلسلة الزمنية غير المستقرة فأن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء بالزيادة أم النقصان ، ولذلك فالانحدار المتحصل عليه منها يكون انحدارا زائفا (Spurious Regrission) ، والذي يعني ان النتائج المحتصل عليها مثل الاختبارات (R^2 , t, f... الخ) لن تكون سليمة او منطقية ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب ان تتوفر فيها مجموعة من الشروط يمكن ايجازها بالاتي^١ :

١- ان تنذبذب حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن .
 $E(Y_t) = u$

اذ ان: $u =$ الوسط الحسابي

٢- ثبات التباين عبر الزمن .
 $var(y_t) = E(y_t - u)^2 = \sigma^2$

اذ ان: $\sigma^2 =$ التباين (Variance)

٣- ان يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (y_t) و (y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير.

Vogevang.B , "Econometrics: Theory And Aplication With Evievs" , Pearson Education , USA , 2005,p254

Damodar .N .Gujarati , "Basic Econometrics" , Edition 14 , person ,USA , 2004,pag^١ 667.

$$COV (y_t, y_{t-k}) = \Sigma \{ (y_t - u) (y_{t-k} - k) \} = y$$

و : y_k = معامل التغير

لقد تم استخدام مقاييس احصائية مختلفة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية ، وكان من ابسطها هو اللجوء الى تقسيمها الى قسمين متساويين ثم حساب الوسط الحسابي لكل قسم ، فإذا كان المتوسطان متساويين او قريبين من بعضهما نقول انه لا يوجد اتجاه في السلسلة ولذلك فهي مستقرة والعكس صحيح اذا اختلفت المتوسطات تكون السلسلة غير مستقرة، ويمكن التأكد أكثر في حالة وجود اختلاف بين المتوسطين من خلال اختبار معنوية هذا الاختلاف وهناك اختبارات عديدة في هذا المجال تختلف بحسب حجم السلسلة وطبيعة التباين في قسميها¹⁰ ، على العموم هناك العديد من الاختبارات التي تستعمل عادة لقياس استقرارية السلاسل الزمنية منها :

١- اختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation Tests) : ومن اهم هذه الاختبارات هو اختبار (Box – Pierce) لقياس معنوية معاملات الارتباط الذاتي.

٢- اختبارات التوزيع الطبيعي: ومن اهم هذه الاختبارات هو اختبار سكيونس (Skewness) للتناظر ، واختبار كيرتوزيس (Kurtosis) للتقطع ، واختبار جاك – بيررا (Jargue – Bera) وهو يجمع بين نتائج الاختبارين السابقين .

٣- اختبارات جذر الوحدة للاستقرار (The unit Root Test)

ومن اهم الاختبارات هنا هو اختبار ديكي فولر البسيط (DF) ، و اختبار ديكي فولر الموسع (ADF test) ، واختبار فيلبس- بيرون (P-P test) (Phillips – Perron test) الذي سوف نستخدمه بشكل رئيسي في البحث . ، اذ تتحقق الإستقرارية في السلسلة الزمنية عندما تكون خالية من جذور الوحدة ، اما عندما تحتوي على جذر وحدة فتكون سلسلة غير مستقرة (unstationarity) ، ولا يعمل مثل هذا النوع من الاختبارات على كشف مركبة الاتجاه العام فقط ، وانما يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة¹¹ .

اختبار فيلبس – بيرون (P-P test)

اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية (non parametrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي استعمل طريقة معيارية اذ تم التخلص من اثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة ، وذلك بأجراء تعديل معلمي لتباين الانموذج حتى يؤخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ، ويقوم اختبار (فيلبس – بيرون) على اختبار الفرضية العدمية للجذر الاحادي في ثلاث صيغ او نماذج بدون ثابت واتجاه ، ومع وجود حد ثابت فقط ، ومع وجود حد ثابت واتجاه عام وبالا اعتماد على فرضية العدم والفرضية البديلة ، ويتم حساب اختبار فيلبس - بيرون كما يأتي :

$$Lm = \sqrt{k} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة Lm الاحصائية مع مثلتها الجدولية ، وعندما تكون الاحصائية اكبر من الجدولية هذا يعني ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة ، والعكس صحيح.

¹⁰ شيخي محمد ، " طرق الاقتصاد القياسي " ، عمان ، الاردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٠ -

٢١٠ .

¹¹ Regis Bourbonnais " , Econometric " , Edition 5 , Paris : Dunod , USA , 2003 , P234

١: قياس إستقرارية سلسلة بيانات مخرجات التعليم العالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

Phillips – Perron test باستخدام اختبار

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة مخرجات التعليم العالي في العراق، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءا هي غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١% و ٥% و ١٠%) مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند اجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد اجراء التحليل بأخذ الفرق الاول بوجود حد ثابت اصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (١%) و (٥%) و (١٠%) اي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) ~ | وهذا يؤدي الى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (4)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات مخرجات التعليم العالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

(٢٠١٦)

الفرق الاول	المستويات		المتغير
	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
			مخرجات التعليم العالي
-4.65120	-2.652354	-2.264909	
-3.50355	-4.440739	-3.769597	١%
17.4971	-3.632896	-3.004861	٥%
17.7619	-3.254671	-2.642242	١٠%

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

٢: قياس إستقرارية سلسلة بيانات البطالة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣) باستخدام

Phillips – Perron test اختبار

يوضح الجدول (٥) نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات البطالة في العراق، اذ اظهر الاختبار للسلسلة انها غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١% و ٥% و ١٠%) بوجود حد ثابت وكذلك بوجود حد ثابت مع اتجاه عام ولكنها اصبحت مستقرة عند مستوى المعنوية (١٠%) عند اجراء التحليل بأخذ فرقها الاول بوجود حد ثابت مما يدل على ان السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (١) ~ | اي ان السلسلة استقرت عند فرقها الاول وبوجود حد ثابت فقط ، ولهذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

جدول (٥)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات البطالة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣)

المتغير	المستويات		الفرق الاول
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
البطالة	١.٩٥٧٥٧٣-	-١.١٦٠١٨	-٢.٨٦٢١١٢
مستوى المعنوية	%١	-٤.٤٦٧٨٩٥	-٣.٨٠٨٥٤
	%٥	-٣.٦٤٤٩٦	-٣.٠٢٠٦٨
	%١٠	-٣.٢٦١٤٥	-٢.٦٥٠٤١٣

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **Eviews** مما سبق ومن نتيجة استقرارية السلاسل الزمنية لكل من مخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق والتي كانت ان السلسلتين هما مستقرتان عند فرقهما الاول ومتكاملتان من نفس الرتبة (١) ~ | ، فان هذا يدل على احتمالية وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرين موضوع البحث والذي سوف يتم اختبارها من خلال اختبار التكامل المشترك وذلك في المطلب التالي من هذا المبحث.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بين مخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق

باستخدام نموذج انجل - جرانجر

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على الأثر الذي يتركه اعداد الخريجين من التعليم العالي (باعتباره متغير مستقل) على معدلات البطالة في العراق ، (بوصفه متغير تابع) يتأثر به. وقد تم استعمال أسلوب تحليل التكامل المشترك بشكل رئيسي في البحث وبأستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة.

تعود فكرة التكامل المشترك (cointegration) الى جرانجر عام (١٩٨١) م ومن ثم طورت هذه الفكرة بشكل كبير من انجل - جرانجر عام (١٩٨٧)^{١٢}

وهذا التحليل يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال نمذجة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار احصائي ، فمن منظور اقتصادي تتحرك بعض المتغيرات الاقتصادية مع بعضها بأنظمة مع مرور الوقت على الرغم من انها تتسم بالتذبذب العشوائي عندما تتحرك منفردة ويعد التكامل المشترك احد الادوات المهمة لدراسة العلاقات الطويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية فضلا عن انه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير

^{١٢} Engle .and G Ranger C.W, **Co- integration and Error Correction Representation** – Estimation and Testing", *Journal of Econometrics* , vol., USA , 1987,p55

المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات بتعبير اخر فإن تباعد المتغيرات عن التوازن فيما بينها في الاجل القصير لا يؤدي الى تباعدها عن بعضها في الاجل الطويل لان هناك قوى اقتصادية تعمل على اعادة هذه المتغيرات للتوازن في الاجل الطويل ، ومن هنا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي فكرة التوازن الطويل الاجل للنظام الاقتصادي^{١٣} ، أذن فان التكامل المشترك هو تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه الحالة التي تكون السلسلتان (X_t, Y_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة والبواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، لذا فان تحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين يتطلب توفير الشرط التالية:

$$Y_t \sim I(1)$$

$$X_T \sim I(1)$$

$$Y_t = a + bX_t + U_t$$

$$U_t \sim I(0)$$

ويلاحظ أن U_t ممثلاً للحد العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد إن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فان العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير.

ومن اهم الاختبارات التي تستعمل لتحديد التكامل المشترك هو واختبار جوهانس - جسيوس ، واختبار انجل - جرانجر ذي المرحلتين الذي سوف يتم استخدامه في هذا البحث ، ويمكن توضيحه كما يأتي :

اختبار انجل - جرانجر ذي المرحلتين (Engel-Granger Two Step Method)

في عام ١٩٨٧ وسع انجل وجرانجر البحث حول التكامل المشترك عن طريق تقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي يتوقع وجود تكامل مشترك بينها ويتم هذا الاختبار وفق مرحلتين هما^{١٤}:-

المرحلة الاولى : يتم في هذه المرحلة اختبار درجة تكامل المتغيرات اذ ان تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة يعد شرطاً مهماً لاختبار التكامل المشترك ، وتحدد درجة تكامل كل سلسلة بالاعتماد على احد اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) ، فاذا دل الاختبار على ان السلاسل متكاملة من نفس الدرجة يمكن البحث عن علاقة توازن طويلة الاجل بينها او

^{١٣} Gbergbina . R, and Duca.I, Postole. M.A , *The Comparative Analys of Romanias Budget Deficit Comppared to The European Union Member States , Romanian Economic and Business Review* , vol.5 , NO4 ,2011,p 150

^{١٤} سوسن كريم هودان "اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) باستخدام - نموذج (Johansen) - مجلة القادسية للعلوم الادارية واقتصادية ، المجلد ١٧ ، العدد ٣ ، السنة ٢٠١٥

تكامل مشترك بينهما ، وهذا يعني انه حتى اذا كان هناك سلسلتان متكاملتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافها بخاصية التكامل المشترك ، اما اذا دلت اختبارات جذر الوحدة على ان السلاسل متكاملة من درجات (رتب) مختلفة فإنه يمكن استنتاج عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، على العموم عندما تكون السلاسل الزمنية في الانموذج المنتخب غير مستقرة في مستواها ولكنها متكاملة من درجة واحدة وفقا لهذا الاختبار يمكن تقدير العلاقة الطويلة الاجل بينها وذلك بأستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وفقا للمعادلات الآتية^{١٥} :

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + u_t$$

اذ ان :

$$\alpha_0 \quad \alpha_1 : \text{المعلمتات المقدره}$$

$$u_t = \text{حد الخطا العشوائي}$$

ومن ثم تحسب البواقي (u_t) والتي تقيس انحراف العلاقة المقدره في الامد القصير عن اتجاهها التوازني في الامد الطويل وفق الصيغة الآتية :

$$u_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t$$

بعد ذلك تقوم بأختبار استمرارية سلسلة البواقي (u_t) وذلك من خلال تقدير الصيغة الآتية:

$$\Delta U_t = \delta U_{t-1} + \varepsilon_t$$

فاذا تم قبول فرضية العدم ($H_0: \delta = 1$) فذلك يعني وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي اي انها غير مستقرة ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية للمتغيرات المكونة للانموذج . اما اذا تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ($H_1: \delta = 0$) فهذا يعني ان سلسلة البواقي مستقرة مما يعني ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج (y_t, x_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك (Cointegration) اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينها وهذا ما يجعل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) هو الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها^{١٦} .

المرحلة الثانية: بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين المتغيرين في الانموذج (x_t, y_t) يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error correcting Model) وذلك من اجل توضيح التذبذب قصير الاجل حول اتجاه العلاقة في الاجل الطويل ويتم الوصول الى هذه النتيجة من خلال ادخال البواقي المقدره في انحدار الاجل الطويل بشكل متغير مستقل مرتد زمنيا لسنة واحدة في أنموذج علاقة الاجل القصير الى جانب فروق المتغيرات الاخرى وفقا للمعادلة الآتية^{١٧} :

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 U_{t-1} + e_t$$

اذ ان : $e_t =$ حد الخطأ Δ : الفرق الاول

ويمثل α_2 هنا معامل حد الخطأ والذي يدل على الاختلال النسبي في المتغير التابع الذي يمكن ان يصحح من فترة لاخرى ، او بتعبير اخر نسبة اختلال التوازن في الفترة ($t-1$) التي يتم

^{١٥} Engle .and G Ranger C.W , Co- integration and Error Correction Representation – Estimation and Testing , Journal of Econometrics , vol., USA , 1987,p59

^{١٦} Quintos, C.E., Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts, Journal of Business and Economic Statistics, Vol.13, ISSUE.4 American Statistical Association ASA , 1995,p214

^{١٧} Engle .and G Rangerpc.,p70

تصحیحها في الفترة (t) ، ولا بد لقيمة α_2 ان تكون سالبة ومعنوية احصائياً ، والجدير بالذكر ان اختبار انجل وجرانجر ذي المرحلتين يعاني من عدة مشاكل من اهمها^{١٨} :

١- يفترض هذا الاختبار وجود علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة ، وهذا غير دقيق في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات .

١- يفترض ان احد المتغيرات فقط يعد متغيرا تابعا وباقي المتغيرات تعتبر مستقلة او خارجية

٢- هذا الاختبار يستعمل لمتغيريين فقط ويحدد التكامل المشترك باتجاه واحد .

ومن خلال اجراء هذا الاختبار للتكامل المشترك بين مخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ومن خلال نموذج انجل - كرانجر ، ظهر من نتائج التحليل ان هنالك علاقة تكامل مشترك ذات متجه واحد بين المتغيرين المذكورين اي انهما يرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الامد اي ان التغيرات التي تحدث في مخرجات التعليم العالي سوف تؤثر تأثيرا قويا على البطالة مستقبلا اي ان زيادة هذه المخرجات بوحدة واحدة ادت الى ارتفاع معدلات البطالة في العراق بمقدار 27.208 وحدة . وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$Un = -8.51482 + 27.208 Ed$$

والجدول التالي يبين نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل

جدول (٦)

نتائج تقدير العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) في المدى الطويل

Dependent Variable: Un

Method: Least Squares

Date: 02/22/18 Time: 00:09

Sample: 2003 2016

Included observations: 14

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2371	1.244544	6.84E-05	-8.51E-05	Un

^{١٨} سوسن كريم هودان " التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ باستخدام نماذج كرانجر " ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٣ ، العدد ٣٦ ، السنة ١١ ، ٢٠١٥ ،

27.2088

0.0059 3.341853 8.141850 7 C

17.186	Mean	0.85
43	dependent var	4319R-squared
4.5795	S.D. dependent	0.85051 Adjusted R-
53	var	2squared
5.9712	Akaike info	4.48583S.E. of
88	criterion	0regression
6.0625	Schwarz	241.472Sum squared
82	criterion	1resid
		-
5.9628	Hannan-Quinn	39.7990
37	criter.	2Log likelihood
0.6633	Durbin-Watson	7.54889
06	stat	0F-statistic
		4.23705Prob(F-
		8statistic)

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **Eviews**

ولكي نختبر وجود العلاقة بالمدى القصير سوف نحصل على سلسلة البواقي ثم نختبر استقراريتها وكانت النتائج ان هذه السلسلة مستقره عند مستواها ومشتويات المعنويه 5% و 10% وكما ما موضح بالجدول التالي

جدول (٧)
اختبار (P-P test) لسلسلة البواقي

المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-3.754717	١.٩٥٧٥٧٣-	سلسلة البواقي
-٤.٤٦٧٨٩٥	-٣.٨٠٨٥٤	مستوى المعنوية %١
-٣.٦٤٤٩٦	-٣.٠٢٠٦٨	%٥
-٣.٢٦١٤٥	-٢.٦٥٠٤١	%١٠

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

بعد ان تأكدنا من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم بانشاء سلاسل زمنية لكلا المتغيرين بفترة ابطاء واحدة ونقوم باختبار العلاقة بينهما في الاجل القصير من خلال نموذج (Engel-Grange) ، وكانت النتائج ان هنالك علاقة بين المتغيرين حتى في الاجل القصير وكما موضح بالجدول (٨)

جدول (8)

اختبار (Engel-Grange) للتكامل المشترك بين مخرجات التعليم العالي ومعدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

Date: 02/22/18 Time: 00:03

Series: SER01 SER02

Sample: 2003 2016

Included observations: 14

Null hypothesis: Series are not cointegrated

Cointegrating equation deterministics:
C

Automatic lags specification based on Schwarz criterion (maxlag=2)

z- Prob.*	z- statistic	tau- Prob.*	tau- statistic	Dependent
0.1576	10.79668	0.1938	2.919032	SER01
0.4835	6.801032	0.2005	2.893710	SER02

*MacKinnon (1996) p-values.

Warning: p-values may not be accurate for fewer than 20 observations.

Intermediate Results:

SER02	SER01	
0.523156	0.830514	Rho - 1
0.18079	0.28451	
1	7	Rho S.E.
7.86165	3.08E+0	
6	8	Residual variance
7.86165	3.08E+0	Long-run residual
6	8	variance
0	0	Number of lags
		Number of
13	13	observations
		Number of stochastic
2	2	trends**

المصدر : من عمل الباحثه بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

الاستنتاجات Conclusions

١. فيما يتعلق بفرضية البحث نجد انها تحققت اذ كان التأثير ذات العلاقه الموجيه بين مخرجات العليم العالي ومعدلات البطاله واضح من خلال علاقه التكامل المشترك بينهما .

٢. ان تخريج أعداداً كبيره من الخريجين في التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل سوف يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة في العراق.
٣. أن اشتراط القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة المحلية بتوفير بعض المهارات الإضافية لديها مثل اللغات الأجنبية والكفاءة في عمل الحاسبات ... الخ سوف يزيد من معدلات البطالة بين صفوف الخريجين .
٤. أن القطاع الخاص المحلي لا يزال يتردد في توظيف الكوادر الوطنية بحجة عدم مواءمة تخصصات الطالب المتخرج مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
٥. ان تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات يقدم دعم للنظرية الاقتصادية من خلال نمذجة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار احصائي.
٦. اظهرت نتائج اختبار (P-P test) لبيانات مخرجات العليم العالي ومعدلات البطالة في العراق، ان هذه السلاسل الزمنية مستقرة عند فرقها الاول ومتكاملة من الدرجة (١) ~ | و وخالية من جذر الوحدة ، وهذا يؤكد ان نتائج التحليل اقتربت من الواقع الاقتصادي للعراق خلال المده المدروسه.
٧. من خلال نموذج انجل – كرانجر ، ظهر من نتائج التحليل ان هنالك علاقة تكامل مشترك ذات متجه واحد تتجه من مخرجات العليم العالي الى معدلات البطالة في العراق اي انهما يرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الامد في المستقبل اي ان التغيرات التي تحدث في مخرجات العليم العالي سوف تؤثر تأثيراً قويا على البطالة مستقبلاً .
٨. ان التغيرات التي تحدث في مخرجات التعليم العالي في العراق سوف تؤثر تأثيراً قويا على البطالة اي ان تغير المخرجات بوحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة بمقدار 27.208 وحدة .

التوصيات Recommendations

١. ضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة من خلال اعتماد مناهج دراسيه متقدمه كالمناهج المحوري الذي يطبق في الولايات المتحدة الامريكه وكذلك المملكه العربيه السعوديه .
٢. توصي الباحثه بضروره الاستفادة من تجارب البلدان الاخرى في معالجة مشكله بطالة الخريجين وامكانية تطبيق هذه المعالجات في العراق لحل هذه المشكله .
٣. ينبغي زيادة مخصصات الانفاق على التعليم العالي نسبة الى الانفاق الاجمالي اذ نلاحظ ان هذه النسبه انخفضت من (١٣%) عام ٢٠٠٩ الى (٥.٥%) عام ٢٠١٦ .
٤. توفير الكوادر الوطنية المؤهلة يجب أن ينطلق من تحديد احتياجات سوق العمل والتخصصات المطلوبة وهذا ما يعطي لقضية المواءمة أهمية حيوية.
٥. ينبغي ان يسترشد واضعي السياسات الاقتصادية في العراق، برؤية واستراتيجية وطنية تهدف بشكل رئيسي الى الاهتمام بمستوى التعليم العالي عن طريق تحقيق الاستقرار لادواته ولاسيما الاستاذ الجامعي .
٦. ضرورة التركيز على التناغم والانسجام بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل من خلال التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التخطيط.
٧. ضرورة تعزيز الشراكة الحقيقية بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي والتقني بهدف: توحيد الرؤية المستقبلية لسوق العمل و تحديد احتياجات سوق العمل من القوى العاملة الحالية.

٨. تمكين طلبة الجامعات من تكثيف تدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص تمهيدا لانتقالهم من الدراسة الأكاديمية إلى سوق العمل.
٩. توصي الباحثة بضرورة توجيه الجهود البحثية لدراسة هذا الموضوع بشكل اوسع وتطبيق التحليل على بلدان اخرى لما له من اهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي تحاول كل دولة من دول العالم بلوغه.

المصادر Sources

١. اشرف السعيد، "اقتصاديات التعليم"، الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، بدون تاريخ نشر. www.aliraqq.org
٢. اسماعيل نوري الربيعي، "تاريخ التعليم في العراق في العهدين العثماني والملكي" انظر:
٣. سوسن كريم هودان "اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) باستخدام - نموذج (Johansen) - مجلة القادسية للعلوم الادارية واقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣، السنة ٢٠١٥
٤. سوسن كريم هودان "التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ باستخدام نماذج كرانجر"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٣٦، السنة ١١، ٢٠١٥
٥. شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، عمان، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٦. عامر ياس القيسي، "التربية والتعليم في العراق.. الواقع والمقترحات من وجهة نظر المجتمع المدني على الموقع... www.aliraqq.org
٧. علي دنيف حسن، "دراسات تنمية واقع الاقتصاد العراقي في ضوء التجربة الماليزية"، على الموقع www.marafeq.org
٨. محسن حسن المعموري، "اليات الانتقال بالاقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر"، الادارة اقتصاد، جامعة ديالى، بدون تاريخ نشر
٩. محمد لبيب النجيجي، "الاسس الاجتماعية للتربية"، ط6، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية للنشر، 1976.
١٠. مريم ارشيد الخالدي، "نظام التربية والتعليم"، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص20-21
١١. وزارة التخطيط، الدائرة التربوية الاجتماعية، "التعليم العالي في العراق والاتجاهات الحديثة لتطوره"، بغداد، ١٩٧١.
١٢. Damodar .N .Gujarati , " **Basic Econometrics** ", Edition 14 , person ,USA , 2004,
١٣. Engle .and G Ranger C.W , **Co- integration and Error Correction Representation – Estimation and Testing** , Journal of Econometrics , vol., USA , 1987
١٤. Vogevang.B , "**Econometrics: Theory And Aplication With Eviews**" , Pearson Education , USA , 2005
١٥. Gbergbina . R, and Duca.I, Postole. M.A , **The Comparative Analys of Romanias Budget Deficit Comppared to The**

European Union Member States , Romanian Economic and Business Review , vol.5 , NO4 ,2011

Quintos, C.E., **Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts, Journal of Business and Economic Statistics**, Vol.13, ISSUE.4 American Statistical Association ASA , 1995

Regis Bourbonnais "**Econometric**" , Edition 5 , Paris : ١٧ .
Dunod , USA , 2003 .

,Gbergbina . R, and Duca.I, Postole. M.A , **The Comparative Analys of Romanias Budget Deficit Comppared to The European Union Member States , Romanian Economic and Business Review , vol.5 , NO4 ,2011,** ١٨ .